الأمم المتحدة

A/72/PV.89

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٨٩**

الثلاثاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام (A/72/791)

مشروع القرار (A/72/L.54)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك لعرض مشروع القرار A/72/L.54.

السيد غوميث كاماتشو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/72/L.54، المعنون ”التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“. يبين النص الصلات بين منظمتنا والاتحاد البرلماني الدولي ويضع رؤية للمستقبل بخصوص المسائل المدرجة على جدول الأعمال المتعدد الأطراف مثل السلام المستدام والتغير التكنولوجي السريع والصحة.

وفيما يتعلق بالروابط بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، يجب أن تكفل العلاقة ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية تعود بالفائدة على الجميع. وفي ضوء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتمثل أحد الأهداف في تعزيز قدرة المشرعين على تخصيص موارد الميزانية التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدعو نص مشروع قرارنا الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي إلى الانخراط في تعاون أوثق ويكلف الأمين العام بتقديم تقرير يتضمن قائمة بأفضل الممارسات لدعم البرلمانات. ويدعوها أيضا إلى زيادة مشاركتها في النظام من خلال المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقد أدرجنا تحديدا منظورات جديدة، مثل التصدي لمسألة العنف ضد المرأة في السياسة. ونشدد أيضا على مشاركة الشباب في الحياة السياسية، وننوه بمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في العملية التحضيرية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

إن عمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لن يكون مجديا دون الجهود التي يقودها البرلمانيون لتوجيه وتحديد تمويل البرامج الوطنية التي تلبي أهداف المنظمة. ومن خلال تعزيز الروابط بين المشرعين والاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، يمكننا تلبية احتياجات مواطنينا بقدر أكبر من الفعالية. ولذلك، فإنني أدعو جميع الوفود إلى تأييد مشروع القرار والشروع في اعتماده.

السيد بودو (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يسر وفد بلدي أن يشارك في الجلسة العامة اليوم لمناقشة البند ١٢٦ من جدول الأعمال بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، وأن يشكر أيضا الأمين العام على تقريره الشامل عن الموضوع (A/72/791).

إن البرلمان في صميم أي شكل من أشكال الديمقراطية. وهو يكرس القيم الديمقراطية للمجتمع ويشمل مبادئ وأيديولوجيات الحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ويضمن الشفافية والمساءلة عن طريق الحوار السياسي والعمل الملموس. وتضطلع البرلمانات أساسا بالمهمة النبيلة المتمثلة في ضمان حكم الشعب ومن أجل الشعب. وفي سياق الاضطلاع بمهامها للتشريع والتمثيل والرقابة، يمكن للبرلمانات المشاركة في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات التي تعزز الديمقراطية والحكم الرشيد. بيد أن الحكم الرشيد ليس ترفا، ولكنه شرط أساسي لتحقيق السلام والأمن والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة، لا سيما في الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويمكن للبرلمانات أن تكفل تكريس مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من خلال ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى قوانين وطنية قابلة للإنفاذ تستجيب للأولويات الإنمائية القطرية، ورصد تنفيذها وكفالة خضوع الحكومة للمساءلة أمام الشعب عن إحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وفي ذلك الصدد، فإن حكومة ترينيداد وتوباغو تدرك تماما أن تولي مسؤولية أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية في كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. بيد أن أحد التحديات التي تواجه الخطة على الصعيد العالمي ينطوي على زيادة الوعي بالأهداف العالمية، لا بين العامة على نطاق واسع فحسب بل أيضا في أوساط من يشغلون مناصب القيادة وصنع القرار الرئيسية. ولتحقيق ذلك، يجب إضفاء الطابع المحلي على الأهداف من بلد إلى آخر من خلال اتباع نهج شاملة للجميع وقائمة على المشاركة، بما في ذلك إجراء مشاورات مفتوحة وشفافة في البرلمان. ومن ثم، فإنه وبعد وقت قصير من اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أقر برلمان ترينيداد وتوباغو، بدعم كامل من الحزبين، اقتراحا للالتزام بالمساعدة على تنفيذ الخطة من خلال التشريعات، بما في ذلك الميزانية الوطنية.

وبعد ذلك، في عام ٢٠١٧، وضعت حكومة ترينيداد وتوباغو رؤيتها لعام ٢٠٣٠ وقدمت استراتيجية التنمية الوطنية أمام البرلمان. ورؤية عام ٢٠٣٠ هي خطة استراتيجية طموحة للتنمية، متسقة مع أهداف التنمية المستدامة وشاملة في نطاقها ومشتركة بين القطاعات في طابعها من أجل ضمان أن يكون تنفيذها متسقا وتكامليا وتعاونيا. وتهدف الاستراتيجية، إذ تدرك الدور الهام للمشاركة التمثيلية لجميع المواطنين، إلى تعزيز مؤسساتنا الديمقراطية. ويجب إنشاء آليات يمكن من خلالها للمواطنين المشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية، مما يجعل السياسة العامة أكثر استجابة لاحتياجات السكان. وسيشمل ذلك تعزيز مكتب البرلمان وإجراء مشاورات عامة أوسع نطاقا وأكثر منهجية وتحسين مشاركة المواطنين في شؤون الحكم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ترحب ترينيداد وتوباغو، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، بأن تقرير الأمين العام يشير بشكل محدد إلى دور البرلمانات في الوقاية من الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، في أعقاب الدمار الذي تسبب فيه إعصارا إيرما وماريا في منطقة البحر الكاريبي

في العام الماضي، استضاف برلمان ترينيداد وتوباغو، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في بورت أوف سبين، معتكفا برلمانيا إقليميا بشأن بناء القدرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي. وركز المعتكف على تعميق معرفة البرلمانيين بالقدرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي في مواجهة الكوارث وباستراتيجية السياسات العامة والمبادئ التوجيهية اللازمة لبناء القدرة على الصمود على الصعيدين الوطني والإقليمي. وركزت جلسة هامة على مسألة آليات الميزانية وتمويل برامج الحد من مخاطر الكوارث التي يمكن أن تعالج على نحو كاف الظروف الخاصة وأوجه الضعف التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

وليست هذه المبادرة بين أصحاب مصلحة متعددين سوى مثال على التحول اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب تمكين كل أصحاب المصلحة من جميع أذرع الحكومة وأركان المجتمع بالقدر الكافي وتزويدهم بالمعلومات والمعارف ذات الصلة وتثقيفهم وتدريبهم لكي يتمكنوا من المشاركة الفعالة والمجدية في عمليات التقارب من أجل تحقيق هدف مشترك. وفي ذلك الصدد، تشيد ترينيداد وتوباغو بالجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة لتقديم الدعم لترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات، كما تدعم تعميق التفاعل بين الاتحاد والأمم المتحدة كجزء من نهج واسع النطاق بين أصحاب مصلحة متعددين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ المتكاملة والمتعددة الأبعاد. وعلى هذا الأساس، تود ترينيداد وتوباغو أن تعرب عن امتنانها لوفد المكسيك على قيادتنا في العملية التشاورية ويسرها الانضمام إلى الآخرين في تقديم مشروع القرار A/72/L.54.

السيد صديق (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أهنئ بإخلاص وفد المكسيك على عرض مشروع القرار A/72/L.54 بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ونرحب بأن النص قد شارك في تقديمه العديد من الوفود.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا لرئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غابرييلا كويفاس بارون، والأمين العام للاتحاد، السيد مارتن تشونغونغ، ولجهودهما العظيمة وأن أشيد بعلاقات المنظمة الممتازة مع الاتحاد.

وبوصف البرلمان الجزائري عضوا في الاتحاد البرلماني الدولي منذ عام ١٩٧٧، فقد أسهم إسهاما نشطا وبنّاء في عمله حيث تشرفت بالعمل كعضو في مكتب اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة. وكانت ذلك الإسهام في جميع مجالات العمل المختلفة للاتحاد البرلماني الدولي، وتستند إلى التبادل المثمر للخبرات والممارسات الفضلى.

وشارك بلدي، الجزائر، في صياغة نص مشروع القرار A/72/L.54، الذي لست بحاجة إلى ذِكر أنه يجسد الأهمية المتزايدة للدور الذي تضطلع به البرلمانات في الساحة المتعددة الأطراف، ويسلط الضوء على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، الممثلة في المنظمة العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، في جميع مجالات نشاط المنظمة. ويشمل ذلك التعاون، الذي يُقصد أن يكون له جوانب عديدة، قطاعات مجتمعاتنا، مع تأثير مباشر على الحياة اليومية للمواطنين الذين نمثلهم، وعلى ممارسة المواطنة، وفقا لسيادة القانون. ويشمل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك في الحياة السياسية، ومشاركة الشباب في تحقيق السلام والأمن، ونزع السلاح وعدم الانتشار، والتنمية المستدامة والحوار بين الأديان وبين الأعراق، فضلا عن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب.

يسهم هذا التعاون أيضا في تحقيق أهدافنا المتمثلة في تحقيق السلام وحل جميع حالات النزاع بمساعدة من الدبلوماسية

البرلمانية وآلياتها وإمكاناتها في خدمة شعوبنا ودولنا. نحن، أعضاء البرلمان، أدوات فعالة لا ينبغي مطلقا إهمال الاستفادة منها. ونتطلع إلى عقد المؤتمر العالمي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحوار بين الأديان وبين الأعراق، بمشاركة رؤساء الدول والبرلمانيين وممثلي الأديان المختلفة، ونؤيد دعوة مشروع القرار إلى إشراك الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود ناميبيا أن تشكر الأمين العام على تقريره (A/72/791) بشأن مشروع القرار A/72/L.54. كما نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر البعثة الدائمة المكسيك، بوصفها البلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، وبالتالي، القائم على صياغة مشروع القرار، على مبادرتها بشأن البند ١٢٦من جدول الأعمال.

لقد اتخذت الجمعية العامة هذا القرار الذي يقدم مرة كل سنتين بتوافق الآراء، منذ عام ٢٠٠٤. وهذا دليل واضح على نطاق التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، ويبيّن أهمية الشراكة البناءة مع البرلمانات بوصفها الجهات الهامة صاحبة المصلحة في حل التحديات العالمية المعاصرة. ويواصل مشروع القرار تشجيع المشاركة الأعمق للبرلمانيين في عمل الأمم المتحدة كمستشارين ومنفذين للقرارات المتخذة في المنظمة. ويشجع ناميبيا عملُ الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ وحشد الإجراءات الحكومية في جميع أنحاء المعمورة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، فإننا سعداء لورود تنويه خاص بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بالنسبة لناميبيا، وهي بلد صحراوي يواجه تحديات التصدي لآثار الجفاف والفيضانات، فإن هذه الصكوك والأطر هامة لضمان التنفيذ الإيجابي لأهداف التنمية المستدامة.

لقد حققت ناميبيا ٤٧ في المائة من تكافؤ الجنسين في البرلمان. وبينما نواصل التحسن في مجال التمثيل البرلماني ومجالات التمثيل المحلية الأخرى، نحن سعداء بعمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومكافحة العنف ضد المرأة. ولا يمكن التقليل من شأن تلك الإنجازات، نظرا لأنه قبل أقل من ٣٠ عاما، عندما نالت ناميبيا استقلالها، لم تكن نسبة النساء البرلمانيات على الصعيد العالمي سوى ١٠ في المائة. ولئن كان هذا المتوسط قد ارتفع إلى حوالي ٢٤ في المائة اليوم، فإن الطريق لا يزال ا طويلا، وعلينا أن نواصل تشجيع الاتحاد البرلماني الدولي ودعمه في عمله في هذا المجال.

ومن الضروري وجوب أن نضمن عندما نضع القوانين والسياسات مراعاة آراء جميع أصحاب المصلحة في المجتمع، بمن في ذلك النساء والشباب. ولهذا السبب فإن ناميبيا تعرب عن تقديرها الكبير للعمل الهام جدا الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات تمكين الشباب، وكفالة مشاركة الشباب من الرجال والنساء في الحياة السياسية.

وفي الختام، ولهذه الأسباب، وتلك التي ذكرتها زميلاتنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحاضرة هنا اليوم، فإن ناميبيا تؤيد بقوة مشروع القرار وتشجع الدعم الإجماعي لاعتماده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد روميرو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أشارك في هذا الاجتماع بصفتي عضوا في الاتحاد البرلماني الدولي، حيث تم انتخابي مؤخرا رئيسا للجنة المعنية بشؤون الأمم المتحدة، وعضوا في مجلس الشيوخ في الأرجنتين. في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا على الدعم الذي أبداه العديد من البلدان في تعزيز مشروع القرار A/72/L.54، المعروض اليوم.

إن الترابط بين الأمم المتحدة وأعضاء البرلمانات وعمل الاتحاد البرلماني الدولي هامٌ. فجميعنا شركاء في الفكرة المشتركة

المتمثلة في مساعدة بلداننا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للتحديات الأخرى. ومن خلال برلماناتنا، لدينا دور في وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية عن طريق الإجراءات البرلمانية والإدارة الحكومية كي تصبح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حقيقة واقعة، وكذلك في تعزيز الشفافية والإشراف على الإدارة على الصعيد الوطني وعلى مستويات أخرى من الحكومة.

ونحن اليوم نسير في عالم يتسم بالتعقيد. وبالتالي، أصبح من الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، على أساس أنه ينبغي للاقتصاد أن يخدم الشعب من خلال سياسات اجتماعية شاملة. وفي مشروع القرار المعروض اليوم، لدينا مُرشِد واضح لمساعدتنا على إحراز تقدم في العمل بنشاط من أجل تهيئة السياسات العامة الملتزمة بدعم التنمية مع الأهداف الاجتماعية التي يمكن أن يستفيد منها غالبية مواطنينا.

في عام ٢٠٠١، عرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقر بأنه الافتقار إلى القدرات والخيارات والأمن والفرص للتمتع بمستوى معيشة مقبول. وفي السنوات الأخيرة، أثرت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في المناقشة المتعلقة بمكافحة الفقر على الصعيد العالمي. لكن أصبح من الواضح أن هذه المناقشة تدعو إلى المشاركة المحلية من جانب كل بلد وأن السياسات الوطنية الملائمة والإجراءات الملموسة مطلوبة لتحقيق تلك الأهداف.

لكل منا دور يؤديه، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالحد من الفقر. لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله من أكبر التحديات التي تواجه البشرية. وفي حين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع قد انخفض إلى النصف من ١ ٩٠٠ مليون في ١٩٩٠ إلى ٨٣٠ مليونا في ٢٠١٥، لا يزال كثيرون يعيشون في فقر مدقع. وبينما تمثل مناطق مثل الصين والهند جزءا كبيرا من مناطق الحد من الفقر، فقد شهد النمو الديمغرافي العالمي السريع انخفاضا أكثر تواضعا في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر على الصعيد العالمي. وكان التقدم المحرز في مناطق أخرى محدودا. فعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية، لا يزال الفقر مرتفعا، إذ يعيش حوالي ٢٩ في المائة من السكان في فقر في ٢٠١٥، ارتفاعا من ٢٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو ما يبين مدى صعوبة المهمة التي يجب تحقيقها.

فقر الأطفال هو عنصر آخر من العناصر المؤلمة والأبرز للفقر لأنه يحرم عدة ملايين من الأطفال من الوصول إلى التعليم كوسيلة للتغلب على الصعوبات. ما زال يتعين عمل الكثير. ومع ذلك، فإننا نشعر بالتشجيع عندما نرى أن ذلك من الممكن تحقيقه عندما ننظر إلى البلدان التي تمكنت من إحراز تقدم من خلال السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وفيما يتعلق بالتعليم، تجدر الإشارة إلى أن النمو الوطني يرتبط ارتباطا وثيقا بإمكانية حصول الأطفال والشباب على التعليم. لا شك في أن الحصول على التعليم يمثل عنصرا مهما آخر في مكافحة الفقر.

النمو المستدام يتطلب منا تعزيز مختلف الروابط الإنتاجية – الزراعة والصناعة والبيئة والتكنولوجيا. وكما قال أمارتيا سن، من الأهمية بمكان سد الفجوات التعليمية والقضاء على أوجه التفاوت في إمكانية الوصول والإدماج من أجل جعل العالم أكثر أمنا وأكثر إنصافا.

علينا بذل جهود جماعية لتحديد وتبادل الاستراتيجيات الفعالة واتخاذ الإجراءات اللازمة في جميع البلدان. عدم تخلف أحد عن الركب يعني تقدير كرامة كل إنسان. ويجب علينا أن نحرز التقدم على مستوى المجتمع المحلي كأولوية. النساء والأطفال والكفاح من أجل المساواة والواقع القاسي للفقر – هذه ليست مجرد مسائل اقتصادية ومالية فحسب، بل تمثل معا تحديا يتعين التصدي له بشكل مباشر والتغلب عليه. ومن خلال استثمارنا أكثر كل يوم كمؤيدين وأنصار لهذه المكافحة،

سنولد آفاقا جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وكمشرعين، يمكننا العمل مع حكوماتنا للوفاء بشكل فعال وبتصميم بالالتزامات المتعهد بها هنا. يمكننا تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ بصياغة ومتابعة مجموعة متنوعة من المبادرات التشريعية على الصعيد الوطني تعكس أهدافها التحولية. ونتشاطر جميعا المسؤولية عن كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب من خلال العمل على تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

السيد كوزمنكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أولا أن نشكر وفد المكسيك على جهوده في تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن نص مشروع القرار A/72/L.54 بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. أصبح وفد بلدي من مقدمي مشروع القرار الهام هذا، الذي يهدف إلى تعزيز التفاعل بين المنظمتين والبرلمانات الوطنية، الأمر الذي يمكن بدوره أن يساعد على تعزيز دور البرلمانات وترسيخ التفاهم المتبادل والحوار فيما بين الدول.

تولي روسيا أهمية كبيرة لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يقدم إسهاما كبيرا في تطوير الدبلوماسية البرلمانية. التبادل البناء وغير المسيس للآراء والقائم على الاحترام المتبادل فيما بين البرلمانيين ييسر الحلول الفعالة للمشاكل المعاصرة. وفي ذلك الصدد، فإن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وممثلي هذه المنظمة البرلمانية الدولية التمثيلية أمر هام في سياق تعزيز الديمقراطية والحفاظ على السلام.

يعكس مشروع القرار المعروض علينا مبادرتين هامتين: إعلان يوم دولي للعمل البرلماني وعقد مؤتمر عالمي معني بالحوار بين الأديان وبين الأعراق. ونرى أن إعلان يوم ٣٠ حزيران/يونيه بوصفه اليوم الدولي للعمل البرلماني إنجاز تاريخي. ويسعدنا أن المجتمع الدولي في عام ٢٠١٩ سيحتفل بالذكرى السنوية الـ ١٣٠ لأول جمعية للاتحاد البرلماني الدولي الذي يظل المنتدى الرسمي لتبادل الآراء في أجواء من المساواة والعزم على التوصل إلى قرارات مقبولة لدى الجميع بشأن طائفة واسعة من المسائل. إن الاتحاد الروسي، بوصفه دولة متعددة القوميات ومتعددة الأديان، يؤمن إيمانا راسخا بأن ظهور خطوط تقسيم جديدة، بما فيها تلك القائمة على الاختلافات العرقية والدينية، أمر ضار. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى تنظيم مؤتمر عالمي معني بالحوار بين الأديان وبين الأعراق بالاشتراك مع الأمم المتحدة، وبمشاركة رؤساء الدول والبرلمانات وممثلي الأديان الرئيسية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن فرض جزاءات على البرلمانيين أمر غير مقبول. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تمنح الدول التي تعقد أنشطة دولية على أراضيها ممثلي الشعوب فرصة المشاركة فيها والإعراب عن آرائهم. فعلى سبيل المثال، عندما استضافت روسيا جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ ١٣٧ في سانت بطرسبرغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، سمحنا بالدخول دون عوائق لبرلمانيين من كل بلد في العالم، دون استثناء، من الذين أعربوا عن اهتمامهم بالمشاركة. ونأمل في أن نرى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تنظم مناسبات دولية مماثلة على أراضيها تتبع نفس النهج غير التمييزي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة كويفاس بارون (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر الأمم المتحدة؛ والاتحاد البرلماني الدولي، المؤلف من رؤساء البرلمانات؛ وزملائي البرلمانيين في جميع أنحاء العالم، وبطبيعة الحال فريق منظمتنا على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في إعداد مشروع القرار هذا (A/72/L.54). وأود أن أعرب عن شكر خاص للبعثة الدائمة لبلدي، المكسيك، التي عملت ودفعت باتجاه إعداد مشروع القرار هذا بالنيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي. كما أشكر البعثات التي بذلت جهودا دؤوبة للإسهام بأفكار وتعليقات مما أثرى النص الذي عكفنا على

صياغته خلال اجتماعنا الأخير في جنيف، والذي اتخذ شكله النهائي اليوم بوصفه مشروع قرار.

إن هذه لحظة مهمة بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي. لقد بدأت شراكتنا مع الأمم المتحدة قبل ٢٠ عاما استجابة لمطالب الشعوب بحوكمة أكثر شفافية وفعالية وخضوعا للمساءلة. وإذ غدت قوى العولمة أكثر قوة، يشعر الناس في كل مكان بأنهم أكثر هشاشة واستبعادا من عمليات صنع القرار، ليس على الصعيد المحلي فحسب، وإنما أيضا على الساحة الدولية، التي نادرا ما توفر حلولا ملموسة للمشاكل المحلية. وهنا يأتي عمل البرلمانيين، للتأكد من وصول آراء وأصوات مَن نمثلهم إلى الأمم المتحدة وانسجامها مع الدول الأعضاء حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الدولية.

فكم قطعنا من الأشواط في رحلتنا؟ يمكننا أن نفخر كثيرا بالنتائج التي حققناها. وعلى الرغم من أننا لم نصل بعد إلى وجهتنا النهائية، فإننا في الواقع نضاعف جهودنا كل يوم. ونعمل على إيجاد سبل جديدة للتعاون حتى نتمكن مرة أخرى من القيام بعمل فعال وتحقيق رؤية طموحة. واليوم، يمكن أن نرى النزاعات القديمة والجديدة تهدد السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ويجبر تغير المناخ الآلاف من الناس على ترك ديارهم بحثا عن الأمن والغذاء وسقف آمن فوق رؤوسهم. ولئن كانت المساواة بين الجنسين قد تحسنت في بعض المجالات، فإن الحقيقة تتمثل في أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيقها بالكامل، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمرأة في المجال السياسي. وبلغ التفاوت في الدخل مستويات غير مسبوقة، وهو يقوّض أسس العقد الاجتماعي الذي يوحدنا ويحفظ ديمقراطيتنا. والحياة السياسية في جميع أنحاء العالم تزداد انقساما واستقطابا، مما يقوض ثقة الناس. ويتيح لنا ذلك فرصة هامة ويلقي على عاتقنا واجب استخدام علاقتنا بوصفها أداة رئيسية لتحويل هذه التحديات إلى حوكمة عالمية مُحسَّنة.

وبما أنني برلمانية مخضرمة، فقد لمست مباشرة أهمية الأعمال التشريعية في تحقيق نتائج. إن عملنا كبرلمانيين أساسيٌ للتصديق على الصكوك الدولية وتعديل تشريعاتنا الوطنية لجعلها تجسّد هذه الالتزامات بمزيد من الدقة، ولا سيما في المجالات الرئيسية مثل حقوق الإنسان وخطة التنمية وتغير المناخ. وتتمثل واحدة من أهم وظائف المشرع في إعداد الميزانيات. ونحن، بصفتنا برلمانيين، نرسم ملامح أهم أداة للسياسات العامة لبلداننا. وبطبيعة الحال، فإن من مهامنا المطالبة بالمساءلة الواضحة وفي الوقت المناسب. وعلى هذا النحو، فنحن نشكل الصلة الطبيعية بين المواطنين والشعوب الذين نمثلهم وجدول الأعمال العالمي. ويدرك الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وهو نفسه برلماني سابق، أهمية إشراك البرلمانيين في عملية صنع القرار، ويرد ذلك في تقريره (A/72/791). ونحن نعلم مدى أهمية مشاركة المشرعين، تماما كما يمثل الاتحاد البرلماني الدولي حلقة وصل هامة في جميع جوانب منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لنا تمكين المواطنين من المشاركة على نحو أوثق في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما عندما تلتزم المنظمة بالعمل على نحو أوثق مع ممثليهم في مداولاتها. أي عندما تجسد النتائجُ المبدأَ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة، ”نحن الشعوب“.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على عمل الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة في مجالات رئيسية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن ونزع السلاح والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. ومشروع قرار اليوم هو تجسيد هام لكل ذلك العمل، كما أنه يفتح الباب أمام مجالات جديدة للتعاون، بما في ذلك في مجالات الحفاظ على السلام والحوار بين الأعراق والأديان والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وقد أقام الاتحاد البرلماني الدولي شراكة بالفعل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال برنامج مشترك للتصدي للتحديات المتمثلة في مكافحة

الإرهاب والتطرف العنيف، وقبل كل شيء، من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها للبرلمانيين المشاركة في التصدي لها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالوقاية.

إن الإرهاب آفة تؤثر على العالم بأسره عمليا. وينبغي عدم ربطه مطلقا بأي دين معين أو منطقة بعينها، وألا تقبل به مجتمعاتنا أبدا. وحرياتنا وديمقراطياتنا اليوم تتطلب منا الاضطلاع بهذا العمل الهام. وسنواصل القيام بذلك إلى جانب الأمم المتحدة كي نتمكن، كمشرعين، من بذل قصارى جهدنا لضمان أن تصبح قوانيننا أدوات لمكافحة هذه التهديدات التي تتعرض لها ديمقراطياتنا وحرياتنا.

ولأن البرلمانيين مشرعون وصناع رأي، فإنهم يقومون بأدوار قيادية حيوية في بلدانهم. وتتمثل مهمتنا، بوصفنا المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، في المساعدة على إيجاد أرضية مشتركة بين البرلمانيين لكي يتسنى بلورة أصوات البرلمانيين من الجنسين وعلى اختلاف أحزابهم في صورة منظور برلماني قوي يتعلق بالشؤون العالمية. وتتمثل مهمتنا الأهم في أن نضمن، بوصفنا ممثلين للشعوب، عملنا من أحل إيجاد حلول لجميع الناس في كل مكان من أجل استدامة كوكب الأرض ذاته.

من خلال البرلمانات، يعزز الاتحاد البرلماني الدولي الأفكار والتغييرات الإيجابية في عمليات الأمم المتحدة واتفاقياتها ومعاهداتها. كما يعمل بمثابة مصدر قيم للغاية بالنسبة للأمم المتحدة، وتحديدا لأن عملنا يركز على تنفيذ هذه الاتفاقات. فعلى سبيل المثال، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي ودوله الأعضاء الـ ١٧٨ لكفالة تحقيق أن تصبح أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. ونشعر بالفخر عندما يتعلق الأمر بالهدف ١٦، لأننا نعمل على تضافر الجهود المبذولة لصالح الشمولية والتمثيل والمؤسسات الشفافة للحكومات. وهذا يعني أنه ينبغي للبرلمانيين الاضطلاع بدور إيجابي رئيسي في تحقيق التغيرات المتوخاة في إطار خطة عام ٢٠٣٠. ونقوم بذلك من خلال جلسات الاستماع البرلمانية هنا في الأمم المتحدة وفي حلقات العمل المختلفة التي نعقدها في البلدان والمناطق في جميع أنحاء العالم، حيث نركز مباشرة على التنفيذ بغية كفالة أن تصبح خطة الأمم المتحدة للتنمية حقيقة واقعة في جميع مجتمعاتنا.

وعلى غرار الأمم المتحدة، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل على كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ومن بين أمور أخرى، فإن عملنا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وفيما يتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية يكتسي أهمية كبيرة. ويعقد الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعا جانبيا يهدف إلى اجتذاب العديد من البرلمانيين حتى يتسنى لهم التعرف على نحو أفضل على الأمم المتحدة والعمل بشكل أوثق معها. ولدينا أيضا لجنة دائمة للاتحاد البرلماني الدولي معنية بشؤون الأمم المتحدة ونعقد حلقات دراسية إقليمية بهدف ضمان أن يقترن الحكم الديمقراطي دائما بالتنمية المستدامة وإدماجه في جميع مداولاتنا وقراراتنا وإجراءاتنا. ونعمل أيضا مع مختلف وكالات الأمم المتحدة لجعل هذه الأهداف حقيقة واقعة.

وقبل عامين، في الصيغة السابقة لقرارنا الذي يتخذ كل سنتين (القرار ٢٩٨/٧٠)، التزم الاتحاد البرلماني الدولي بالعمل مع الأمم المتحدة بشأن خطة الهجرة والعمل الإنساني من أجل اللاجئين. واليوم أصبح ذلك واقعا. لم نكرس جلسة استماعنا السنوية فحسب، بل حلقاتنا الدراسية وحلقات العمل والاتفاقات وجمعية الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة في جنيف لكفالة تجسيد أصوات جميع البرلمانيين من جميع البلدان، والشعوب التي يمثلونها في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الاتفاقين العالميين بشأن الهجرة واللاجئين. ونعتقد أن هذه المناقشة ينبغي ألا تركز على الأحكام المسبقة، بل على المسائل المحددة، وأن الاتفاقات يجب أن تستند إلى حقوق الإنسان، لا إلى الخطاب السياسي القائم على كره الأجانب. ونحن نعتقد أن عمل البرلمانيين حيوي

لكفالة الاستماع إلى الأصوات التي تدعو إلى الهجرة المنظمة والآمنة وإلى التوصل إلى اتفاقية لمصلحة اللاجئين الذين عانوا بالفعل بما فيه الكفاية وتنفيذها على النحو الواجب في بلداننا. وذلك العمل، الذي بدأ قبل عامين، أصبح الآن حقيقة واقعة وحقق بعض النتائج. لقد اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي قرارات هامة في هذا الصدد في العام ونصف العام الماضيين. ونحن ملتزمون بثبات بتحويل خطاب الكراهية والتمييز إلى خطاب من الكرم والمحبة يوحد هذا الكوكب بأسره.

ويضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بمهمة هامة للغاية في مجال تمكين المرأة، ولا سيما مكافحة العنف ضد المرأة. وفي حين أننا ندرك أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، نود أولا أن نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام، الذي ضرب أروع مثل في إثبات أن الإدماج ممكن، وأنه يمكن أن يحقق نتائج فورية. وعملنا مع لجنة وضع المرأة وفي مكافحة ما تتعرض له العديد من النساء في الحياة السياسية من تمييز وتحرش في بلدانهن يتسم بأهمية متزايدة. ونعلم أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به، حتى فيما يتعلق بتغيير العديد من قواعدنا البرلمانية. إذ لم تزد نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات في العام الماضي سوى بنسبة ٠,١ في المائة. وبهذا المعدل، سيستغرق الأمر أكثر من ٢٥٠ عاما للوصول إلى المساواة بين الجنسين. إن بناتنا وحفيداتنا وبناتهن لا يسعهن تحمل ذلك. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب علينا العمل من أجل المرأة، لا لمن يعملن بالفعل في السياسة ولهن رأي ويتمتعن بالحق في التصويت، بل لجميع النساء والفتيات اللائي يرغبن في تحقيق أحلامهن، مثلنا، وتغيير مجتمعاتهن وكوكب الأرض.

ويجب أن تصبح البرلمانات في جميع أنحاء العالم أكثر شمولا وتمثيلا. ويجب أن تناقش حقا شواغل مجتمعاتنا. وفي هذا الصدد، فإن لمنتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي مهمة هامة يضطلع بها، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى الشباب، للتأكد من أن أصوات الشباب مسموعة حقا في هذه المنتديات. أمامنا طريق طويل، ولكنني كبرلمانية ناشئة ورئيسة للاتحاد البرلماني الدولي، أجد لزاما علي أن أعمل على تنفيذ جدول الأعمال هذا. إنني مثال حي على كيفية إدماج البرلمانيين الشبان في منظمتنا. نعم، ما زلت برلمانية يافعة، وأشعر بالالتزام بالعمل على تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى البرلمانات. يشكل من هم دون سن الـ ٣٠ أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم اليوم، لكنهم لا يشكلون سوى ١,٩ في المائة من أعضاء البرلمانات؛ ولدى ثلاثة من أربعة بلدان قوانين تحظر على من هم دون سن ٣٠ عاما الترشح للمناصب السياسية.

وأود أن أشدد وأنوه بخطوة بالغة الأهمية اتخذت في مشروع القرار هذا، وهي أننا توصلنا إلى توافق آراء تاريخي ل إعلان يوم ٣٠ حزيران/يونيه اليوم الدولي للعمل البرلماني. ويحدونا الأمل في أن يتيح ذلك الاعتراف بجهود وتفاني وإنجازات أكثر من ٤٦ ٠٠٠ من البرلمانيين الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم الذين يعملون بلا كلل كل يوم لتمثيل مجتمعاتهم المحلية وإحداث تغيير وإيجاد حلول للمشاكل التي نواجهها. إن أصوات وأيدي وقلوب أولئك الـ ٤٦ ٠٠٠ شخص متحدة من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، يعملون من أجل ترك عالم أفضل وأكثر شمولا يسوده السلام والعدل للأجيال المقبلة.

ويقترن عمل البرلماني بالعديد من التحديات. في الواقع، العمل الشاق لا ينتهي. يضطلع العديد من زملائنا بعملهم من خلال وسائل محدودة جدا، وبالتالي من المهم الاعتراف بهذا العمل. ويتعرض آخرون للنقد أو التدخل أو التهميش في بلدانهم أو برلماناتهم أو أحزابهم. بينما يتعرض آخرون للاضطهاد أو الإسكات بصورة غير قانونية.

ومن نافلة القول، إن اليوم الدولي للعمل البرلماني المقترح في مشروع القرار سيقر أيضا بالجهود الهائلة للبرلمانيات اللائي كثيرا

ما يضطررن لبذل جهد مضاعف لكي يحصلن على أقل قدر من التقدير.

أود أيضا أن أستفيد من هذا المحفل الهام لأنني أعتقد أن الجمعية العامة هي حيز يلهمنا ويحفزنا وبلا شك يدفعنا لأن نصبح ملتزمين. هذا محفل تنخرط فيه جميع بلدان العالم في الحوار. فيه تجد مكانا للتفكير واتخاذ القرارات والسعي إلى السلام. ولكنه ينبغي أن يكون أيضا محفلا مثاليا بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي، حيث يمكننا العمل دون إقصاء وكفالة مشاركة الجميع، وحيث تمثل الوفود التعددية، وحيث يتساوى صوت المرأة والرجل قوةً. وسنواصل العمل والتماس الدعم من الأمم المتحدة لكي نتمكن من ضمان تمثيل جميع الأحداث التي نعقدها لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. ونود أن نواصل العمل هنا، والعمل مع الأمم المتحدة لضمان أن يغدو كل اتفاق يتم التوصل إليه هنا حقيقةً واقعةً.

قبل بضع سنوات، وخلال إحدى جلسات الجمعية العامة، قلنا إن علينا تحويل أقوالنا إلى أفعال. ولهذا نحن هنا. إننا نجتمع هنا لأننا نعتقد أنه يمكننا تحويل مجتمعاتنا من خلال اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي. ويشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة للعمل مع زملائي البرلمانيين، الذين أعرب لهم عن الامتنان لسفرهم مسافات طويلة كي يحضروا هنا اليوم. وأعتقد أن منظمتينا ستواصلان العمل معا لإحداث تغيير ملموس وحقيقي في حياة الناس في جميع أنحاء المعمورة. يتمثل هدفنا في تحويل الواقع، ووضع حد للبؤس الذي يمكن منعه، وتكريس كل وقتنا وجهدنا البرلمانيين للتأكد من أن بلداننا ومجتمعاتنا وكوكبنا متفقةٌ بشأن أهداف جدول أعمال الأمم المتحدة، حتى يتسنى لنا الحفاظ على الديمقراطية واحترام إعلاء حقوق الإنسان وأصوات البرلمانيين الذين يمثلون الشعوب التي مكنتنا من الحضور هنا.

أشكركم، سيدي الرئيس، على مشروع قرار اليوم، الذي سيواصل مساعدة من يعملون مع الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانيينا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون A/72/L.54 ”التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، A/72/L.54 أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غواتيمالا، أيرلندا، إسرائيل، اليابان، كازاخستان، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالي، مالطة، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، باراغواي،، بيرو، بولندا، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السودان السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فييت نام، زمبابوي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/72/L.54؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.54 (القرار ٢٧٨/٧٢).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات

شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اعتبرت أوكرانيا دوما الاتحاد البرلماني الدولي أقدم مؤسسة برلمانية دولية ذات مرجعية متميزة، تعمل، وفقا لنظامها الأساسي، من أجل السلام والتعاون بين الشعوب، وتتشاطر أهداف الأمم المتحدة، وتؤيد الجهود التي تبذلها، وتعمل بالتعاون الوثيق معها.

إن أوكرانيا بلدٌ يضطلع برلمانه بدور رئيسي، ويدرك تماما مسؤوليته ليس فيما يتعلق بالسلام والأمن في بلده فحسب، ولكن أيضا عندما يتعلق الأمر بالسلام والأمن الدوليين والإقليميين. ومنذ الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي، ظلت أوكرانيا دائما تتصرف على أساس احترام القانون الدولي والتنفيذ الصارم من جانب جميع الدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لالتزاماتها وواجباتها القانونية.

وفي دورة الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة بجنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اتخذ مجلس إدارة الاتحاد قرارا بقبول دعوة برلمان الاتحاد الروسي لاستضافة الدورة الـ ١٣٧ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقد اتخذ ذلك القرار في ظل العدوان العسكري الوحشي الذي يرتكبه الاتحاد الروسي ضد جيرانه، الأمر الذي أدى في حالتنا إلى الاحتلال المؤقت لـ ٧ في المائة من الأراضي الأوكرانية. وترتكب روسيا الآن أعمال العدوان التي تتصف بجميع سمات جرائم الحرب في دونباس الأوكرانية وفي سورية، بل وفي المملكة المتحدة مؤخرا. ولهذا السبب فإن القرار بشأن مكان انعقاد جمعية الاتحاد البرلماني الدولي قوض بشدة مصداقية الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمة قائمة على مبادئ وقيم مثل سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، عدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها – بما يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة – وعدم الاعتراف بالاستيلاء على الأراضي الناجم عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، واحترام السلامة الإقليمية لدوله الأعضاء وسيادتها.

كما يشكك في التزام الاتحاد البرلماني الدولي بالعمل بما يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لذا لم يعد أمام وفد أوكرانيا للأسف خيار سوى أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٧٢ بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.